مجلّة الذخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية / المجلد الثالث العدد الثاني (ديسمبر 2019 م)
قسم العلوم الإسلامية / جامعة غرداية / الجزائر
E-ISSN: 2588-1728 / P-ISSN: 2602-7518
http://eddakhira.univ-ghardaia.dz

الخطاب القرآني و القراءات الحداثية

د. عبد القادر الشايط
باحث / المملكة المغربية
abdelkader_chait@hotmail.com

ملخص

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى رصد وتتبع نشأة الاتجاه الحداثي في علم التفسير، وبيان الأسس والمنطلقات العلمية والمذهبية التي توجه العمل التفسيري في المشاريع الحداثية، وبيان خطورتها على الأمة الإسلامية، والتصدي إلى الأفكار الهدامة التي جاء بها التيار الحداثي وذلك بفضح مراميه وتوجهاته القاصرة تجاه التعامل مع النص القرآني وفهمه واستيعابه.

الكلمات المفتاحية:
الاتجاه الحداثي، التفسير، الإسلامية، النص، الأفكار.

Abstract

Through this study, we seek to monitor and track the emergence of the modernist trend in the science of interpretation (tafsir), and to clarify the foundations and scientific and doctrinal bases that direct the interpretative work in modernist projects, and to demonstrate its danger on the Islamic nation, and to address the destructive ideas brought by the modernist movement by exposing its goals and short attitudes towards dealing With the Quranic text,to fathom it and understand it..

.**Keywords:** Modernist trend, Explanation, Islamic, Text, Ideas

مقدمة:

خلقت الحداثة أدوات جديدة لقراءة النص القرآني، استقتها من مناهج غربية، وسخرتها لبناء مشروع معرفيّ جديد يتماشى مع العصر، وهذه المشاريع الحداثية حملت في بدايتها دعوة صريحة وإعلانا واضحا بأنها تشكل عهدا جديدا في مجال تفسير القرآن الكريم من خلال خطابات ونصوص تدعو علنا وصراحة إلى التنكر الكلي لتراث المفسرين القدماء ومصادرة التراث التفسيري الذي شيده علماء الإسلام على امتداد تاريخ الإسلام، حيث ظهر ذلك جليا في مشاريعهم الحداثية، فقد أشار محمد شحرور (ت2019م) في مقدمة كتابه – الكتاب والقرآن – إلى هذا بقوله: "ماذا نفعل بكتب التراث من فقه وتفاسير، والتي يطبع منها كل عام آلاف النسخ وتدرس على أنها الإسلام؟"[1].

وقد سعى هذا الاتجاه الذي ينعت نفسه بالحداثي والجديد والمعاصر إلى تفسير النص القرآني بمناهج بديلة، وبآليات جديدة، غير معهودة ولا مألوفة بين المفسرين والمشتغلين بالدراسات القرآنية قديما وحديثا.

دوافع اختيار موضوع البحث:

إن وراء اختياري لموضوع هذا البحث دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، وهي كالتالي:

الدوافع الذاتية:

– انطلقت فكرة هذا البحث "القراءات الحداثية والسياقات التاريخية" من اقتناعي الشخصي بأهمية الدفاع عن القرآن الكريم وتفسيره باعتباره دستور الأمة، ومنهاج الشريعة.

– وثمة دافع آخر شجعني على إنجاز هذا البحث ويتمثل في اطّلاعي – في إطار بحث الدكتوراه – توقفت فيه على اتجاهات التفسير، حيث وجه بعض أصحاب

(1) – الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، محمد شحرور، الأهالي، سورية، د.ت، ص32.

اتجاهات التجديد سهامهم للنصوص فجردوها من معانيها وأحكامها، فظهرت آراء سقيمة وأفكار خطيرة، فارتأيت التصدي لهؤلاء وكشف مشاريعهم ومخططاتهم.

الدوافع الموضوعية:

- تعسُّف كثير مِن ذوي النزعة الحداثية في تعاملهم مع القرآن الكريم وجرأتهم على قداسته، وهذا ما يستدعي بقوة تحرك المجتمع الإسلامي بآلياته للدفاع عن مقدساته ومنها القرآن الكريم.

- حاجة المسلمين في وقتنا الحاضر إلى معرفة التفسير السليم من التفسير السقيم.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من موضوعه، وهو موضوع فهم كتاب الله، الذي يعد من القضايا البالغة لدى كل الأمم والحضارات والمجتمعات الإسلامية قديما وحديثا، كما يمكن توضيح أهمية هذا البحث أيضا من خلال النقاط التالية:

- يسهم هذا البحث في التعريف بجهود علماء الإسلام في التعامل مع القرآن الكريم والاشتغال بعلومه، وبيان الأصول والضوابط لمن يتصدى إلى تفسير كلام الله تعالى، مع بيان ضوابط المنهج السليم في التفسير.

- رصد وتتبع نشأة الاتجاه الحداثي في علم التفسير، وبيان الأسس والمنطلقات العلمية والمذهبية التي توجه العمل التفسيري في المشاريع الحداثية، وبيان خطورتها على الأمة الإسلامية.

- استشراف آفاق لتكامل العلوم وتكافلها، في سبيل رد الشبهات وتصحيح المفاهيم المنحرفة، وتفنيد المبادئ والفلسفات الحداثية دفاعا عن الرسالة الإسلامية ومبلغها وموضوعها ومقاصدها.

منهج البحث:

من المعلوم أن الموضوع هو الذي يحدد منهج البحث ويوجهه، وطبيعة البحث في هذه الدراسة دينية تاريخية حضارية تقتضي استقراء التاريخ الإسلامي الزاخر، ورصد

أهم فترات الانحراف في تأويل النصوص الدينية، ومن أهم المناهج التي اعتمدتها في هذه الدراسة:

- المنهج الاستقرائي: وقد أسعفني هذا المنهج باستقراء المسار التاريخي للاتجاه الحداثي.

- المنهج الوصفي: وقد قمت من خلاله بوصف الاتجاه الحداثي وإبراز مرجعياته ومنطلقاته وانعكاساته.

إشكالية البحث :

تنطلق الدراسة في هذا البحث من الإجابة عن بعض الأسئلة منها:

ما هي ضوابط وشروط التفسير السليم؟

وما هي المقاربات التي يقدمها الفكر الحداثي في تفسير آيات القرآن الكريم من خلال منهجه الحداثي؟

وما هي أهم الأسس المرجعية والمنطلقات الإيديولوجية في القراءات الحداثية؟

ما هي أهداف التأويلات المعاصرة التي أخذت بمنهج القراءات الحداثية ؟

خطة البحث:

جاء البحث وفق الخطة الآتية: مقدمة ومبحثان وخاتمة:

المقدمة: وهي مقدمة عامة حول موضوع الدراسة

المبحث الأول: الخطاب القرآني بين الانضباط النصي والانفلات الدلالي

المطلب الأول: الانضباط النصي في الخطاب القرآني

المطلب الثاني: الانفلات الدلالي في التعامل مع النص القرآني

المبحث الثاني: المرجعيات والمنطلقات في القراءات الحداثية

المطلب الأول: هيمنة المذهبية وتجريد النص من خصوصياته

المطلب الثاني: ضعف الإلمام بقواعد البيان

الخاتمة: تضمنت خلاصات متعلقة بنتائج الدراسة، مع عرض لبعض التوصيات.

المبحث الأول: الخطاب القرآني بين الانضباط النصي والانفلات الدلالي

المطلب الأول: الانضباط النصي في الخطاب القرآني

الفرع الأول: المرجع والسند في تفسير القرآن الكريم

بذل العلماء غاية جهدهم في فهم كتاب الله تعالى واستنباط الأحكام والمعاني الشرعية منه، ولما كان الفهم السليم المنضبط أول الخطوات المنهجية للاستفادة من كتاب الله، كانت صيانة هذا الفهم من التحريف والانتحال أول الأولويات.

ومن هنا دأب بعض الدارسين المعاصرين إلى الاهتمام بالقواعد التي تضبط العملية التفسيرية، وتمنع العبث بالنصوص الشرعية، وإلى تأصيل وتقعيد منهج استنباط الأحكام الشرعية. ولا شك أن هذه القواعد وجدت منثورة في كتب التفسير الحديثة.

فقد أشار الطاهر بن عاشور (ت1973م) في مقدمة تفسيره إلى ضرورة تأسيس علم التفسير، وإحياء وظيفة المفسر، وتنقية كتب التفاسير من كل الشوائب التي تكدر صفوتها، والتدقيق في الاستنباطات الواردة فيها، ونهج أسلوب تجديدي في علم التفسير يراعي حاجات الأمة الحضارية في هذا العصر، ولا يتعارض مع ثوابت هذا الدين الحنيف.

وقد تولد عن العناية بعلم التفسير اتساع البحوث والدراسات والكتابات والندوات والمؤتمرات واللقاءات البحثية والدورات العلمية، التي تنجز وتعقد باستمرار وبدون انقطاع حول موضوع القرآن الكريم علومه، ويشهد لهذا ويؤكده ما أنتجه علماء الأمة الإسلامية على امتدادات التاريخ من البحوث، ومن الدراسات، وما أنجزوه من فهارس، وما حققوه من معاجم، وما وضعوه من موسوعات لها صلة قوية، ومباشرة بالبحث في القرآن الكريم.

وهذا الاهتمام المتزايد والكبير بتفسير القرآن الكريم والاشتغال بعلومه، يعود إلى محورية الخطاب القرآني بين المعارف الإسلامية الحاضرة في التراث العربي الإسلامي من حيث التدوين والتصنيف والنشأة.

و الذي يفسر هذه العناية المتزايدة بتفسير القرآن الكريم، هو حضور مجموعة من العلوم الخادمة للنص القرآني على مستوى استخلاص واستمداد المعنى من النص، ومن هذا القبيل علم أصول التفسير، وأصول الفقه، وعلوم القرآن، وعلم المفردات، وعلم المعجم، وهي علوم لها صلة مباشرة بعلوم اللغة العربية، والتي تعد من أهم الأدوات لفهم القرآن الكريم وتفسيره، إذ القرآن نزل باللسان العربي، فلا شك أنه لا يصح فهمه وتفسيره إلا عن طريق ذات اللسان الذي نزل به الروح الأمين على قلب النبي صلى الله عليه وسلم.

وحذر العلماء من تفسير كتاب الله من غير علم بالعربية، قال الدكتور طاهر محمود يعقوب "من أسباب الخطأ في التفسير، ومن عوامل الانحراف في فهم الآيات القرآنية، ومن دواعي ظهور الفهومات الزائغة للنصوص الشرعية، الضعف في اللسان العربي قراءة، وكتابة، وفهما، وتطبيقا، والجهل بقواعده من التصريف، والنحو، والاشتقاق، والإعراب، والمعاني، والبيان، وغير ذلك من مصطلحات اللغة وأصولها، ثم التعامل مع هذه النصوص من خلال هذه العجمة. وطرأ هذا الضعف اللساني والجهل اللغوي؛ بسبب شيوع العجمة وانتشارها، وذيوع اللحن وظهوره، ودخول الأمم العجمية في الإسلام، وقلة العلم بأصول اللغة ومدلولاتها، وندرة الاهتمام بالحفاظ عليها"[1].

فرغم التنوع والاختلاف الحاصل بين المذاهب في قراءتها وتفسيرها للقرآن الكريم، فإن المنطلق الجامع والمشترك بينها كان دائما هو الانطلاق من مرجعية النقل من حيث هي المرجعية الأولى المعتمدة والسديدة في تفسير القرآن الكريم.

(1) – أسباب الخطأ في التفسير، دراسة تأصيلية، طاهر محمود محمد يعقوب، الرياض، ط1، 1425 ه، 988/2.

ما يعني أن الجامع بين المذاهب الإسلامية باختلافها وتعددها، هو الانطلاق من هذا المبدأ، والأخذ بهذا المرجع والالتزام بهذا الثابت، والتقيد بهذا الضابط الذي يعد من كليات علم التفسير، ويتحدد في أن تفسير كتاب الله مشروط بأصول قارة، وبضوابط ثابتة وقواعد ملزمة تعمل مجتمعة ومشتركة على إظهار المعنى وإبراز المراد وإدراك القصد من النص القرآني.

فالأصل في التفسير كما قال الإمام الطبري (ت923م) في مقدمة تفسيره هو الانطلاق من النقل، واعتباره الأصل، حيث نجده اعتمد في عرض مادته التفسيرية على المأثور وفهم لغة العرب وقد أشار إليهما في مقدمة تفسيره تحت عنوان القول في الوجوه التي من قبلها يوصل إلى معرفة تأويل القرآن"[1].

الفرع الثاني: ضوابط منهجية للتعامل مع الخطاب القرآني

حدد العلماء جملة من الشروط التي يجب توفرها فيمن يتصدى لتفسير كلام الله تعالى، لذلك لا بد أن يكون تأهيل المفسر سابقا للعملية التفسيرية، كي لا يتحدث بآيات الله كل جاهل بأمور الشرع، و ينتج عن التجرؤ على كتاب الله جملة من الآثار العظيمة، وتنتهك عرى الإسلام عروة عروة، وينفر الناس من كلام الله، ويطعن في ثوابت هذا الدين. ومن بين هذه الضوابط:

1- الضوابط الدينية والخلقية

لقد اعتنى العلماء بالشروط الواجبة في المفسر، وهي شروط لازمة في كل حين إذ يجب على من يريد الخوض في تفسير كتاب الله عز وجل أن يتصف بمجموعة من الصفات حتى يُصبح قادرا على التفسير بشكل سليم، لذلك نجد أنّ العلماء اعتنوا أشدّ عناية ببيان الشروط والآداب التي يجب أن تتوفر في أولئك الذين يتفرغوا للتفسير منها:

(1) –انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد الشاكر، وأحمد محمد شاكر، دار بن تيمية، القاهرة، د.ت، المقدمة، 73/1.

– أن يكون صحيح الاعتقاد سائرا على منهج أهل السنة والجماعة، لأنّ صاحب العقيدة الفاسدة سيتعمد إلى تحريف النصوص والتعسف في الأحكام والتشريعات الدينية بما يُناسب مصالحه وحاجاته ومعتقداته.

– الإخلاص لله تعالى لأنه من أعظم وأجلّ الأساسات والأصول في دين الإسلام، والتجرد عن الهوى الذي يدفع صاحبه لنصرة مذهبه، "وموافقة بدعته"[1].

– العدالة التي تحمله على ملازمة التقوى، واجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، وتدفعه إلى الاقتداء بالسلف، وحماية أصول الدين من كل تحريف.

2- الضوابط العلمية

– الإلمام بالعلوم الشرعية، فلا يمكن فهم القرآن فهما صحيحا دون معرفة باقي العلوم الإسلامية، كعلم أصول الفقه، وعلم الحديث، والعقيدة، فهي علوم خادمة للمادة التفسيرية، واعتبرت بمثابة الآلة التي تمنع المفسر من الخطأ. يقول ابن تيمية في مقدمته: "فإن أعياك ذلك أي تفسير القرآن بالقرآن فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له"[2].

– الإلمام بالعلوم المتفرعة عن القرآن، والخادمة له تفسيرا وبيانا، كالناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وعلم أسباب النزول، وعلم أصول التفسير وقواعده، "ويطلق عليها علوم القرآن، وتسمى هذه العلوم بأصول التفسير، وتبقى هذه العلوم مرتبطة بقداسة القرآن نفسه، لأنه لابد للمفسر من معرفتها للاستفادة منها في تفسير القرآن لما يترتب عنها من دقة، وتمكن وحرص، وقد وصفت بأنها فن قائم بذاته لا غنى عنه كأداة من أدوات التفسير[3].

(1) –الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1429ه/2008م، 176/2.

(2) – مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980م، ص93.

(3) – علوم القرآن عند الشيخ ماء العينين، محمد ماء العينين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ص6.

– الإلمام باللغة العربية وعلومها، والتعمق فيها وفهم أسرارها، والبحث عن كل ما يفيد استنطاق النص، ومعرفة أصول وقواعد التفسير من أجل فهم المعنى المراد من الآيات القرآنية، واستخراج مقاصد القرآن الكريم، كي يستطيع المفسر أن يتبين التفسير الصحيح من التفسير الفاسد، فيحول بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، ويتجنب القول بغير حق في كلام الله عز وجل. يقول الطاهر بن عاشور: "إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم"[1]، لأن معرفة ألفاظ ومعاني وأساليب القرآن لا تؤخذ إلا منها[2].

– أن يمتلك المفسر قدرة عقلية قادرة على استنباط المعاني وفهم مقاصدها ودلالاتها والعبر المستفادة منها، حتى يتمكن من استيعاب واستنتاج ما وراء النصوص والأقوال الخفية، وأن يكون قادرا على الترجيح والموازنة إن تعارضت أمامه الأدلة والأحكام وآراء أبناء عصره ومن سبقوه من السلف الصالح، وقد سماه الراغب الأصفهاني (ت1108م) بعلم الموهبة إذ قال: علم الموهبة وهو علم يورثه الله لمن عمل بما علم"[3]

المطلب الثاني: الانفلات الدلالي في التعامل مع النص القرآني

الفرع الأول: القراءات الحداثية: السياقات والأصول التاريخية

رغم التراكم الذي تحقق في البحوث القرآنية، وفي الدراسات التفسيرية، على امتداد التاريخ الطويل للأمة الإسلامية، فقد ظهرت في الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة، عدة اتجاهات تأويلية، تسمي نفسها أحيانا بالجديدة وأحيانا أخرى بالحداثية والمعاصرة غايتها تفسير النص القرآني، بمناهج جديدة، غير معهودة ولا مألوفة بين المفسرين والعلماء

(1) – التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 م، 18/1.

(2) – انظر التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1432هـ، ص40.

(3) – التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور 18/1.

قديما وحديثا، بحيث اجتهد أصحابها وروادها في تطبيق بعض مبادئ اللسانيات ومنهجيات التأويل على النصّ القرآني.

ما يعني أن هذا الاتجاه المنعوت بالاتجاه الحداثي أو الجديد [1] في التفسير سعى إلى تطبيق مبادئ، وآليات التأويليات المعاصرة، ومناهج تحليل الخطاب اللساني على النص القرآني، بدون مراعاة الفوارق أو إدراك السياقات التي كانت الأصل والمرجع في نشأة الاتجاهات الحداثية في التفسير.

ما جعل مقدمات هذا الاتجاه ومداخله في التفسير والتأويل تحمل مزالق نظرية وسقطات منهجية، ما يلزم رصدها ومتابعتها، والقيام في شأنها بمراجعات فكرية رصينة، ودراسات علمية متأنية، وقراءات نقدية لأسسها النظرية، ومرجعياتها الفكرية ومتابعة الأنساق المفاهيمية، والأطر المرجعية، والنواظم المنهجية التي كانت من وراء ظهورها و نشأتها.

إن مشاريع القراءات الحداثية "تدرج ضمن مشاريع القراءات المذهبية التي تتجه إلى خدمة الاختيارات الشخصية والمذهبية للمفسر على حساب الخدمة العلمية للنّصّ الذي هو القرءان الكريم"[2]

وكل هذه الأشكال مستمدة في جذورها من الخلفيات التأويلية اللاهوتية المسيحية من حيث الاشتغال بالمنهج في أفق الحداثة، ويمكن القول إجمالا؛ إن الدراسات القرآنية في الغرب هي امتداد للمشروع الاستشراقي في تطبيق مناهج نقد النص المقدس اليهودي والمسيحي. يقول محمد عابد الجابري في هذا السياق:" إن

(1) – تقترح الدكتورة رقية جابر العلواني نعت هذا الاتجاه وتسميته بالقراءات العصرانية للقرءان الكريم يراجع بحثها في قراءة في ضوابط التأويل الذي شاركت به في مؤتمر القراءات الجديدة ببيروت سنة 2006.

(2) – الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرءان الكريم دوافعها ودفعها، لمحمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، عابدين، ط3، 1406هـ-1986م، ص44.

النقد التاريخي للنصوص الدينية اليهودية بدأ مع سبينوزا[1] في رسالته الشهيرة "رسالة في اللاهوت والسياسة" وقد استمر هذا النوع من النقد الذي دشنه في الثقافة الأوربية هذا الفيلسوف اليهودي الهولندي منذ القرن السابع عشر إلى القرن العشرين. وليس هاهنا مكان استعراض تاريخ هذا النقد، ولا أنواعه ومراحله ولا ردود الفعل التي قامت ضده، حسبنا أن نشير هنا إلى أن النقد الحديث للنصوص المقدسة في أوربا قد انكب على مناقشة صحة نسبة تلك النصوص إلى من تنسب إليهم عادة، النبي موسى وأصحاب الأناجيل، من جهة، وعلى بيان العلاقة بين تلك النصوص وبين التجارب الحية للجماعات الدينية الأولى التي ظهرت تلك النصوص بين ظهرانيها من جهة ثانية، ثم ما يتبع ذلك من قضايا تخص مسألة التفسير، تفسير النص المقدس... "[2]

ما جعل "التيارات الإسلامية التقليدية تنظر إلى دعوات التجديد الديني على أنها ناتجة عن ضغوط من الحضارة الغربية، لأنه تجديد يفتقد الأصالة ودافعه الاستلاب الحضاري والذوبان في ثقافة الآخر، وانطلاقا من هذا ينظر إلى أي تجديد بعين الشك والريبة والمقت، توجسا من إقحام العلمانية وتغريب المجتمع وخلخلة هويته المحافظة"[3].

(1) – باروخ سبينوزا (1632-1677م) فيلسوف هولندي من أهم فلاسفة القرن17، درس في المجمع اليهودي اللغة العبرية والتوراة والتلمود والفلسفة اليهودية، تأثر أشد الأثر بفلسفة ديكارت، فازداد بعدا عن اليهودية. انظر منهج نقد النص بين ابن حزم الأندلسي واسبينوزا، محمد عبد الله الشرقاوي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، د. ت، ص6.

(2) – محاورة مع الدكتور محمد عابد الجابري مجلة مقدمات المغربية العدد:-1-السنة 1997، ص25.

(3) –الحداثة والنص والإصلاح الديني، بدر الراشد، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ط2، 2012م، ص14.

الفرع الثاني: التأويلات المعاصرة التي انتهجت منهج القراءات الحداثية

شغلت المباحث القرآنية في السنوات الأخيرة جل المفكرين العرب التحديثيين[1]، الذين اهتموا بالتراث التفسيري القديم، ودونوا مشاريعهم الحداثية في كتب خاصة، ووجدوا فيها فرصة لتسويغ أفكارهم الفلسفية، حيث اقترح الباحث الأكاديمي والمؤرخ الجزائري محمد أركون (1928-2010م) في سبعينيات القرن الماضي مقاربته المنهجية للتعامل مع النصوص القرآنية مستعينا بأدوات غربية للتشكيك في قداسة الخطاب الديني، ثم قدم بعد ذلك نصر حامد أبو زيد (1943-2010م) الأكاديمي المصري أطروحته التأويلية حول"فهوم النص" (1990م)، في الوقت الذي نشر فيه الباحث والمفكر التونسي عبد المجيد الشرفي رؤيته في المسألة القرآنية في كتابه "الإسلام بين الرسالة والتاريخ" (2001م)، وقدم المفكر والمؤرخ التونسي هشام جعيط تفسيره للظاهرة القرآنية في كتابه في السيرة النبوية؛ "الوحي والقرآن والنبوة" (1999م)، في حين بدأ محمد عابد الجابري المفكر والفيلسوف المغربي (1935-2010م) مشروعه الحداثي في التفسير الواضح للقرآن من خلال كتابه "مدخل إلى القرآن الكريم" (2006م).

وكان الفكر الحداثي العربي يهدف من خلال قراءته للنص القرآني إلى تفكيك النص القرآني من النسق التقليدي الذي جاء به أعلام التفسير قديما، باعتبار أن النص المقدس وحي مناسب للفترة الذي نزل فيها، في بيئة لها خصوصياتها ورجالها، تهيأت لهم الأسباب لقبول هذا الخطاب بحسب أحداثه ووقائعه الخاصة بهذا الجيل، ليحل محله مفهوم آخر استقته من مناهج غربية، وسخرته لخدمة منهاجها في القراءة، قوامه أن القرآن نص لغوي ومنتج ثقافي انطلق من حدود مفاهيم الواقع وهو مرتبط أوثق الارتباط باللغة التي صيغ بها وبالنظام الذي تشكل فيه وبه.

(1) – عرفوا برواد الاتجاه الحداثي وقد تزعمه كثيرٌ مِن المثقَّفين العرب، المتأثِّرين بالمناهج الغربية والحاصلين على شواهد عليا في تخصصات متعددة من جامعات عربية وغربية، دعوا إلى إعادة قراءة النص القرءاني قراءة معاصرة مغايرة لما هو سائد في الترث الفسيري، وبالتالي إقصاء وتهميش الجهود السابقة المنجزة في ميدان التفسير، وتحريف النص عن سياقه الأصلي.

وقد استخدم نصر حامد أبو زيد منهج التأويل اللغوي حيث يرى أن القرآن نص يتجسد كغيره من النصوص في اللغة الإنسانية[1].

ويرى المنظور الحداثي أن أصل طغيان المقدس في الفكر الإسلامي يكمن في نظرة المسلمين للقرآن وتعاملهم معه، لذلك يجب تفكيك هذا التصور الذي يحمله الفكر الإسلامي عن القرآن وطريقة تعامله مع الوحي، لتضييق مساحة المقدس حتى يتسنى إيجاد مساحة معرفية متحررة من سلطة المقدس[2].

يقول نصر حامد أبو زيد: "ذلك أن النصوص الدينية تأسست منذ تجسدت في التاريخ واللغة، وتوجهت بمنطوقها ومدلولها إلى البشر، في واقع تاريخي محدد إنها محكومة بجدلية الثبات والتغير، فالنصوص ثابتة في المنطوق، متغيرة في المفهوم"[3].

وعند شحرور[4] القرآن الكريم فضاء مفتوح لكل القراءات والتأويلات، كل عصر له قراءته التي تناسبه، حيث أخذ بعض المصطلحات القرآنية وبدأ يجزئها إلى معاني عكسية بعدما كانت مترادفة ويخرجها عن المعنى الأصلي، ودليل ذلك تقسيمه القرآن الكريم إلى ثلاثة أقسام كتاب، قرآن، فرقان، والكتاب قسمه قسمين القرآن والرسالة، ويعرف الرسالة بأنها هي آيات التشريع وهي أم الكتاب، ولم يطلق عليها لفظة الحق لأنها قواعد سلوك إنساني، لا قوانين وجود موضوعي، والتي بها أصبح محمد صلى الله عليه وسلم رسولا[5].

---

(1) – نقد العقل الاسلامي، أركون، ومحمد الفجاري، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص162-163.

(2) – المرجع السابق، ص162-163.

(3) – نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2007م، ص118-119.

(4) – محمد شحرور (1938-2019م)؛ مهندس وباحث ومفكر سوري، وأحد أساتذة الهندسة المدنية في جامعة دمشق ومؤلف ومنظر لما أُطلِق عليه القراءة المعاصرة للقرآن. انظر الموقع الرسمي للدكتور المهندس محمد شحرور https://shahrour.org/?page_id=2.

(5) – انظر محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، الأهالي، ط1، 2000م، ص52-54.

بل نفى مناط التكليف عن القرآن فقال: لا يوجد فيه أحكام وأوامر تكليفية، فهو حق ساحق ماحق، لذا فهو مناط القدر، وموقف الإنسان من القرآن الإيمان أو عدم الإيمان"[1].

بينما جنح القاضي المصري عبد الجواد ياسين إلى قراءة اجتماعية للنص القرآني في كتابه الدين والتدين، فقد استخدم أدوات علم الاجتماع من أجل تحليل النص القرآني، ولهذا تجده يتفق تماما مع عالم الاجتماع لاويرز في تفريقه بين الثابت والمتغير في البنية الدينية، فهو يفرق بين الدين كعقيدة وأخلاق كلية تتميز بالثبات والإطلاق، والتدين كاختيارات اجتماعية تنحو منحى قانونيا منصوصا في الوحي، لكنه مع ذلك غير مطلق ولا مقدس، وإنما هو نسبي متغير[2].

المبحث الثاني: المرجعيات والمنطلقات في القراءات الحداثية

المطلب الأول: هيمنة المذهبية وتجريد النص من خصوصياته

الفرع الأول: المناصرة للمذهب

إن الناظر في حال الأمة وما تشهده من فرقة وتمزق في أسسها العقدية كما في تجلياتها العملية راهنا وتاريخيا، يرى بأن أصول الانحراف في الأمة، هو ظهور تحيزات فكرية ومذهبية [3] ونزعات إيديولوجية. وفي تتبعنا "للمسار الذي تدرج فيه علم التفسير نلحظ بوضوح أن غاية التفسير، التي كانت في البدايات الأولى متمركزة حول النص تروم بيانه للناس، وإخراجه من دائرة الخفاء إلى دائرة التجلي، ومن دائرة الفهم إلى دائرة التطبيق، قد زاغت عن ذلك لتتمركز حول المفسر وآرائه ومذهبه وثقافته

(1) –الكتاب والقرآن؛ قراءة معاصرة، محمد شحرور، الأهالي، سورية، د.ط، د.ت، ص105.

(2) –انظر الدين والتدين: التشريع والنص والإجتماع، عبد الجواد ياسين، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2012م، ص11.

(3) – المقصود به هنا التأثير الذي تركه التمذهب بصورته المختلفة العقدية والفقهية في التفسير، وتوجيهه لخدمة آراء المفسرين.

وهذا ما نلمحه في التفسير المتخصص أو المذهبي بأنواعه وألوانه"[1]، فقد كان همه الأساس التدليل على صحة مذهبه، والبحث عن شرعية آرائه في الآيات القرآنية.

وقد بدأ التفسير بالرأي الجائز مبكرا لم يخرج عن قانون اللغة ولم يتخط حدود الشريعة، وظل محتفظا بهذه السمة إلى أن قامت الفرق المختلفة، وظهرت المذاهب الدينية المتنوعة، ووجد من العلماء من يحاول نصرة مذهبه والدفاع عن عقيدته بكل وسيلة وحيلة، وكان القرآن هو هدفهم الأول يقصدون إليه جميعا، كل يبحث في القرآن ليجد فيه ما يقوي رأيه ويؤيد مذهبه، وكل واحد ما يبحث عنه ولو بطريق إخضاع الآيات القرآنية لمذهبه، والميل بها عن رأيه وهواه، وتأويل ما يصادفه منها تأويلا يجعلها غير منافية لمذهبه ولا متعارضة معه"[2]، ومن هنا انتشر التفسير المذموم، واحتفظت لنا المكتبة الإسلامية ببعض مؤلفاته.

جاءت جماعة من المفسرين بعد أن بلغ التفسير مرحلة متقدمة من النضج والازدهار، فلم يتجاوزوا حدود التفسير بالمأثور ولكنهم اختصروا الأسانيد، وجمعوا شتات الأقوال دون أن ينسبوها إلى قائليها، وبهذا التبس الأمر ولم يتميز الصحيح من السقيم، واتسعت العلوم، وتم تدوينها، وتشعبت فروعها، وكثر الاختلاف، وأثيرت مسائل الكلام وظهر التعصب المذهبي.

وجد بعد ذلك من العلماء من اختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال المأثورة عن المفسرين من أسلافهم دون أن يسندوها لقائليها، فدخل الوضع في التفسير وتطرق الروايات الإسرائيلية إليه"[3]، ولقد نبه بعض المفسرين القدامى إلى خطر هذا

(1) – تفسير القرآن من التوجيه المذهبي إلى المدخل المصطلحي، فريدة زمرد، مجلة مناهج الاستمداد من الوحي، الرابطة المحمدية للعلماء، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، العدد الثاني، ط1، 2008م، ص52.

(2) – علم التفسير، محمد حسين الذهبي، علم التفسير، محمد حسين الذهبي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص64-65.

(3) – قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي، ق6 ه، مسعود الركيتي، دار أبي رقراق، الرباط، ط1،
1433 ه/2012م، ص14.

الانحراف فشددوا على المغرضين، وأنكروا عليهم تفاسيرهم، وردوا أقوالهم الفاسدة التي لا تستند إلى حجة أو دليل، وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك في بداية نزوله، قال تعالى: **(مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا)** [سورة النساء آية 45].

وقد تناول الشيخ محمد شلتوت هذه القضية في مقدمة "تفسير القرآن الكريم: الأجزاء العشرة الأولى حيث قال: "وإذا كان المسلمون قد تلقوا كتاب الله بهذه العناية، واشتغلوا به على هذا النحو الذي أفادت منه العلوم والفنون، فإن هناك مع – الأسف الشديد– ناحيتين كان من الخير أن يظل القرآن بعيدا عنهما، احتفاظا بقدسيته وجلاله، هاتان الناحيتان هما: ناحية استخدام آيات القرآن لتأييد الفرق والخلافات المذهبية، وناحية استنباط العلوم الكونية والمعارف النظرية الحديثة منه"[1]، فمن الخطأ أن يتخذ ذريعة لإثبات نظريات علمية، وتفسير ظواهر كونية بكل تفاصيلها، وما ذكر فيه من آيات التدبر إنما يراد بها أن لهذا الكون خالق يدبره وينظم قوانينه.

يعتبر الفكر الحداثي أن التراث التفسيري لا موضع له في التجديد المطلوب لأنه عبارة عن استنطاق لنصوص شرعية في بيئة تختلف عن البيئة الحالية، وبالتالي لا يستجيب النص للواقع. ويروا بضرورة الأخذ بالمناهج العلمية الغربية في دراسة نصوص القرآن الكريم بدعوى أن مناهج الأقدمين لا تتوفر فيها شروط البحث العلمي وقد مر عليها الزمن، وهي لا تصلح للدراسة العلمية المقننة في العصر، ولإيجاد المشروعية والسند لهذا المنهج الغريب في تعامله مع النص، ألح دعاته والمناصرون له إلى التحرر الكامل من جميع الأفكار المسبقة والمكتسبة، والتجرد عن الآراء المعهودة، وعن القيم المعتادة والابتعاد عن كل القبليات التي تلقاها القارئ في ثقافته وتراثه العربي الإسلامي لاسيما في التراث التفسيري القديم، وهذا العمل لا يتحقق إلا بتحلي القارئ بالشجاعة الكاملة في ممارسة النقد على النص، وان أدى به

(1) – تفسير القرآن الكريم، الأجزاء العشرة الأولى، المقدمة، محمد شلتوت، دار الشروق، القاهرة، 2009م، ص9-14.

المطاف إلى تخطي الثوابت، واختراق الأصول المجمع والمتفق عليها بين جميع علماء الإسلام في القديم والحديث"[1].

كما ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى اعتبار التراث التفسيري عملا بشريا يحتمل الصواب والخطأ، ومن تم نزع القداسة عنه والادعاء بأنه وليد عصره لا يمكن تطبيقه في العصور الحديثة، ودعوا إلى إعادة النظر فيه، وذلك باستخدام مناهج جديدة واعتماد المعارف الإنسانية. وفي هذا الإطار يقول محمد عابد الجابري: "أنه لا سبيل إلى التجديد إلا من داخل التراث نفسه، مع ضرورة الاستعانة بوسائل عصرنا المنهجية والمعرفية"[2].

الفرع الثاني: إهدار قدسية النص

إن المناصرين لهذا الاختيار يدعون علانية أن في مجال النقد تستوي النصوص، وتتماثل، بصرف النظر عن جنسها، أو عن نوعها أو مصدرها، فالنصوص التي تستمد شرعيتها وأصولها من الوحي تتماثل مع النصوص التي ينتجها البشر.

وهذه التسوية – التي ذهبوا إليها – تلزم ضرورة ولزوما إخضاع هذه النصوص، ووضعها في محك النظر والنقد والتفكيك وتقييدها بسياقها التاريخي، من أجل رفع القداسة وإلغاء التعالي عنها، وجعل النص الديني يستوي مع النص البشري بصفة عامة. . .

والمنطلق المعرفي لأصحاب القراءة الحداثية أن ما دون وكتب حول القرآن الكريم، بما في ذلك كتب التفسير قد مارست قراءة إيمانية قوية على النص القرآني، ولم تكن لها الشجاعة أن تمارس عملية النقد على النص القرآني. . .

(1) – بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط8، 2007م، ص568.

(2) – محمد أركون وتحليل الخطاب الديني: النص القرءاني نموذجا لمحمد أندلسي . مجلة الأزمنة الحديثة. العدد:3-2011م، ص3.

فهي اختارت أن تستند إلى مسلمات ومبادئ معرفية ومنهجية غير قابلة للنقاش أو المراجعة أو التقويم. وهذا ما يحول ويمنع من ممارسة قراءة نقدية للنصوص الدينية، وذلك بالاعتماد على مناهج تحليل الخطاب الديني واللغويات المعاصرة.

فالمصدر الإلهي لا يخرج النصوص الدينية – عندهم – عن أصلها، ولا يميزها عن النصوص البشرية، لأنها نصوص تجسدت في التاريخ وفي اللغة، وتوجهت بمنطوقها إلى البشر في واقع تاريخي محدد، لأنها محكومة بجدلية الثبات والتغير والتحول.

والأخطر في هذا الاتجاه هو الدعوة إلى إخضاع النصوص وقراءتها بالمنهج التاريخي، والقصد من هذا المنهج هو الحد من امتدادات القرءان الكريم في بعده الزماني والمكاني....

ورغم تنوع واختلاف المذاهب الإسلامية الراشدة في قراءتها وتفسيرها للقرءان، فان المنطلق الجامع والمشترك بينها كان دائما هو الانطلاق من مرجعية القرءان من حيث هي المرجعية الأولى المعتمدة في تفسير القرءان الكريم – تفسير القرآن بالقرآن – بالإضافة إلى العلوم المرتبطة به، والمناهج الساعية إلى الساعية إلى تفهيم المخاطبين به، ورغم اختلاف مرجعيات هذه العلوم، ومنطلقات أصحابها ومؤسسيها وروادها في التفسير والبيان والاستمداد فإن الجامع بينها، والمشترك فيها هو الانطلاق من هذا المبدأ، والأخذ بهذا المرجع والالتزام بهذا الثابت والتقيد بهذا الضابط الذي يعد من كليات وأصول علم التفسير، ومن مداخله الأساسية هو أن تفسير كتاب الله مشروط ومقيد بأصول قارة، وبضوابط ثابتة وقواعد ملزمة تعمل مجتمعة ومشتركة على إظهار المعنى وإبراز المراد وإدراك القصد في النص القرآني، والعمل بدون تعسف ومن دون إقحام الذات في استمداد المعنى والدلالة من النص القرآني.

فالأصل في التفسير كما قال الإمام الطبري: "كان دائما هو الانطلاق من النقل، واعتباره الأصل وجعل النظر خادما ومتمما ومكملا للنقل، وهذه قاعدة ملزمة وأساسية لكل من أراد الاشتغال، أو الإقدام على تفسير كتاب الله، ذلك أن القاعدة الأساسية لمن تصدى للتفسير، واختار التأويل لكتاب الله هو أن ينطلق من المنقول

ويعده الأصل، ويستعين بالمعقول ويعده خادما و مكملا ومعينا على التفسير والبيان لكتاب الله. قال الإمام النووي الشافعي: ويحرم تفسيره بغير علم، والكلام في غير معانيه ممن ليس من أهله، والأحاديث في ذلك كثيرة والإجماع منعقد عليه... "[1] وعلى هذا الأساس والاعتبار نقول؛ ينبغي على مفسر القرءان الكريم لزوما وضرورة أن لا يعمد إلى تفسير القرءان الكريم برأيه المجرد دون الاستناد إلى دليل أو الأخذ بحجة أو برهان نقلي، لأن التفسير بالرأي المجرد دون الاستناد إلى دليل نقلي تحكم ودعوى "فقول القائل هذه ناسخة هذه دعوى لا برهان له عليها، والمدعى دعوى لا برهان عليها متحكم، والتحكم لا يعجز عنه أحد "[2].

بالمقابل لا ينبغي أن يفهم من هذا أن وضع قانون التأويل والتفسير يعني الحكر والوصاية تقييد على العقل، وعلى ممارسة الاجتهاد والنظر في النص القرآني، لكن نقول أن من شان التقيد بهذا المنهج أن يفضي إلى ضبط المعنى، ويرشد المفسر في الوصول إلى المعنى المراد في النص[3].

الفرع الثالث: منح السلطة الكاملة للقارئ في ممارسة النقد

ما يميز مرجعية هذا الاتجاه ومنطلقه في القراءة والتفسير والتأويل أنه يمنح الحرية الكاملة للقارئ من أجل أن يمارس سلطته التأويلية على النص حتى وإن كان هذا القارئ لا يملك الكفاءة العلمية ولا يحمل الشروط التي من شأنها أن تعينه على قراءة النصوص وتفسيرها.

(1) – البرهان في علوم القرآن بدر الدين الزركشي بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د.ت، 2/194 .

(2) – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، 4/365-364.

(3) – انظر الخطاب والتأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000م، ص264.

ومن شأن منح هذه السلطة لقارئ النص أن يتحول النص إلى ممر ومعبر لإيصال وتمرير اختيارات هذا القارئ الشخصية، والعمل على إسقاطها بالقوة على النص الذي هو موضوع القراءة.[1]

إن اختيار هذه المناهج الحداثية منح السلطة الكلية لقارئ النص، وإلغاء سلطة النص أي أصوله وضوابطه ومعاييره وقواعده المؤسسة والناظمة له في القراءة والتأويل والتفسير واستمداد المعنى منه، من شأنه أن يجعل المعاني في النص متعددة ونسبية، وأحيانا متباينة و متضاربة.

ومنح السلطة الكاملة للقارئ قد تجعل القارئ لا يأخذ بالضوابط والقواعد اللغوية التي ترجع إلى منطق اللسان العربي، وإلى الخصوصيات اللغوية واللسانية والثقافية المميزة بين النص المقروء وهو النص القرآني، وبين المنهج المختار والمنتقى في هذه القراءة وهو منهج تعود دعائمه ومرجعياته وأسسه إلى المناهج الغربية في تحليل الخطاب التي نشأت في الغرب، وجاءت خصيصا لنقد النصوص الدينية القديمة لإزالة الاضطراب والغموض عنها.

وبالتالي فإن القراءة الحداثية هدفها ومبتغاها إبعاد النص عن دلالته الحقيقية، والعمل على تقديم اختيارات القارئ الشخصية، ومناصرة توجهاته الفكرية، وآرائه الذاتية، حتى وإن كانت على حساب ما يحمله النص من معان ودلالات ومقاصد أصلية، وكل "هذه المؤشرات تجعلنا نقول ونقر بأن القراءة الحداثية هي قراءة تحريفية إسقاطية [2] تستخدم منهج الهرمنيوطيقا[1] في فهم النصوص الدينية وتتجاهل قدسية النص الشرعي.

---

(1) – القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير، محمد كالو، دار اليمان للنشر، وسوريا، 2008م، ص89.

(2) –"قراءة تحريفية إسقاطية": تعني أن الحداثيِّين وأضرابَهم يحاولون قراءة القرآن الكريم بتأويلاتهم المتعسفة، متوسِّلين في ذلك بتأويلات مستمدَّة من المنهج التاريخي، والبنيوي، والتفكيكي؛ وغيرها... عامدين إلى إسقاطها على القرآن الكريم، وإخضاعه لِما أَمْلَتْه عليهم بعضُ النظريات المستمدَّة من التأويلية الهرمنيوطيقية. انظر، الخطاب القرآني بين النظر المقاصدي والقراءة الحداثية، الشيخ التجاني أحمدي، مجلة الترتيل، العدد الثالث، شتنبر 2016م، ص80.76.

المطلب الثاني: ضعف الإلمام بقواعد البيان

الفرع الأول: تعددية المعنى في النص

إن القول بأن النص مفتوح لأي معنى، وقابل للتعدد في المعاني هو استناد معظم أصحاب هذا الاتجاه والمناصرين له لكون طبيعة النص الديني بصفة عامة والقرآني بصفة خاصة نصوص "قابلة وحاملة للتأويل من حيث اتساع دلالة معاني ألفاظها وحضور المجاز بجانب الحقيقة، وهذا ما يرشحها لأن تكون قابلة لأكثر من معنى، ومنفتحة لأكثر من قراءة، كل قراءة قابلة لأن تحمل أكثر من دلالة بسبب تعدد الفهوم واختلاف مستويات المتلقين والقراء لفهم هذه النصوص بسبب تنوع سياقات وظروف القراءة وهي سياقات محكومة بعاملي الزمان والمكان"[(2)].

والقول بالتعدد في معان النص أدى بأصحاب هذه القراءات الجديدة للنصوص الدينية في مصادرتهم للتراث التفسيري القديم بجميع مدارسه واتجاهاته، لإيمانهم بأن هذه التفاسير القديمة كانت تعتقد أن هناك معنى واحدا مودعا في النص، وما على

(1) –" مصطلح الهرمنيوطيقا": مصطلح يوناني قديم بدأ استخدامه فى دوائر الدراسات اللاهوتية ليشير إلى مجموع القواعد والمعايير التى يجب أن يتبعها المفسر لفهم النص الديني وفك ألغاز النص وكشف أسرار وجوده في العالم، غير أن مفهومه اتسع بالتدريج فشمل دوائر أخرى تستوعب بجوار الدراسات اللاهوتية العلوم الإنسانية والنقد الأدبي وفلسفة الجمال والفلكلور، وقد وضعه أرسطو كجزء من أجزاء المنطق، ثم تطور معناه ليكون تفسير العبارة، وأخذ به البعض ليكون منهجا في فهم النص الديني، بمعنى اخضاع النص للعقل، دون أن يُفرِّق بين النص البشريِّ والنص القرآني، جاعلًا إياهما في درجة واحدة سواء كان نصاً تاريخياً أم نصاً دينياً مقدساً.. انظر الحجاج والهرمنيوطيقا نحو مشروع حجاجي تأويل الخطاب، بدر الحمري، ص205-213، مجلة التأويل المغربية، العدد الثاني، شعبان 1436هـ. ينظر كذلك الهرمينوطيقا والعالم نحو فلسفة للفهم، عبد الصمد غازي، ص65-69، مجلة التأويل، العدد الثالث، ربيع الثاني 1437هـ.

(2) – النص الديني والاتجاهات الحديثة، مجلة مرفأ الكلمة، ع 5 – 2005، منتدى مرفأ الكلمة للحوار والتأصيل الإسلامي، مدينة قم، طهران.

المفسر إلا أن يعمل على إصابة واستخلاص ذلك المعنى، مما يجعل سلطته في قراءته للنص غائبة، فهو بهذا الوصف أسير للنص[1].

فالنص عند هؤلاء واحد بينما معانيه وقراءته متعددة، ولا بد من تقبل هذه الحقيقة، لأن من شأن القبول بهذه الحقيقة وتبني معانيها ومناصرتها، أن نحصل على إحداث هزة ورجة، بل على قطيعة قوية في الوعي والوجدان، وأن نتمكن من الفصل بين ما هو مادي وبين ما هو دنيوي في قراءة النصوص.

ما يعني أن التفاسير القديمة اختارت مناصرة المعنى الواحد على حساب المعنى المتعدد، وانتصارها على المعنى الواحد في النص هو قصور في الفهم وتضييق لمسالك التأمل والنظر في ثراء النص وعجز عن إدراك طاقات النص القرآني التعبيرية، وحاجات المؤول في اختراق المعهود والجاهز في المعاني المعهودة.

إن المبدأ الأساسي عند أصحاب الاتجاهات الحداثية هو أن أي نص فهو حمال لعدة معان ودلالات، والقارئ من حقه أن يرجح أي معنى حتى وإن لم يكن يمتلك أدوات الترجيح أو فاقدا لها.

فالنص الحي هو النص المنفتح القابل لاحتمال أكثر من معنى، بالمقابل فإن النص الذي لا يحتمل إلا معنى واحدا فهو نص ميت لا يستطيع الامتداد في الزمان والمكان.

وهذا من أبرز مبادئ الاتجاه التأويلي الحداثي هو أنه يتأسس على مواجهة سلطة القراءة الأحادية للنصوص المقدسة القديمة.

وقد نجم عن القول بتعددية المعنى في النص واحتماله لأكثر من معنى في قراءته تبعا لأحوال القارئ وتباين سياق النص، القول "بتعدد وتنوع مستويات قراءة النص تبعا لأحوال القراء، ولعل الذي يعطي مشروعية هذا التباين والتعدد في القراءة هو

(1) – انظر القرآن الكريم والقراءة الحداثية دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون، للدكتور الحسن العباقي، ص123.

خلفيات القارئ الفكرية، واختلاف الحقب التاريخية وتباين العصور التي يتواجد فيها هذا القارئ"[1].

وبإلغاء القانون والمعيار الضابط والمسدد لقراءة النصوص الدينية والشرعية بصفة عامة يتحول المعنى نسبيا في هذه النصوص، ومحتملا لأكثر من معنى بين القراء، كل طرف يؤوله حسب حاجته واختياراته وآرائه ...

وقد أحسن الشيخ محمد رمضان البوطي عندما علق على المدعين والقائلين بتعددية المعاني في النصوص بقوله: "فقد يخرج الجاني بدون عقوبة، ولا متابعة مادام النص يحتمل معان عديدة ونسبية، فقد يستوي فيها الجاني والمجنى عليه...إنها من إحدى الحماقات الكبرى التي جاءت لتبشر بها هذه المنهجيات الجديدة المسماة بالقراءات الحداثية"."[2]، ومن نماذج تطبيق القراءة الحداثية على آيات الأحكام ما فسره عبد المجيد الشرفي في قطع يد السارق بأنه توفير سبيل العمل، وأن إقامة الحد مناف للقيم الحديثة[3].

الفرع الثاني: غياب الكفاءة اللغوية

إن أغلب المناصرين لهذا الاتجاه لا يمتلكون اللغة العربية، فعدم ضبط العلوم الضابطة للتفسير قاسم مشترك بين العاملين والمناصرين لهذا المشروع، فرواده تغيب عندهم الكفاءة اللغوية بحيث يغيب عنهم التمكن من علوم اللغة العربية.

وعدم الكفاءة اللغوية أدى إلى تخطي المنهجية الإسلامية في التعاطي والتعامل مع دلالات النصوص الشرعية من أجل تطويع هذه النصوص وتسخيرها لأهداف ذاتية.

(1) – النص السلطة الحقيقة، ناصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت ط2، 1996م، ص35.

(2) – جنون القراءة الحداثية محاضرة للدكتور الشيخ محمد رمضان البوطي بباريس سنة 1994 يرد فيها على دعاوي محمد اركون.

(3) – القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير، محمد كالو، ص110.

فسعيهم وغايتهم كان هو "تطبيق مبادئ اللسانيات ومنهجيات التأويل وطرائق تحليل الخطاب على النص القرآني مما أدى بهم إلى السقوط في كثير من الأخطاء والوقوع في عدد من المزالق المنهجية بحكم التباعد القائم بين النص والمنهج"[1].

ومن ثم فإن كل تفسير لا يستند إلى منطق اللغة العربية في الأداء، وقواعدها في الإفهام وضوابطها في التخاطب فهو تفسير غير سليم، والتماس السلامة في التفسير يلزم عنه تحكيم معايير اللغة العربية في تفسير الخطاب، لأن الخطاب الشرعي عامة والقرآني خاصة خطاب نزل بلغة عربية، تحكمه قواعد اللغة العربية، فكان من الطبيعي أن يجري على هذا الخطاب ما يجري على اللغة العربية من قواعد وظواهر ومقتضيات لغوية ونحوية ودلالية من حذف وإضافة وتصريح وكتابة وخضوع، وتحكيم قواعد اللغة العربية في الاستنباط تمليه عربية الخطاب القرآني وهو ما أكده صاحب كتاب مجاز القرءان في مقدمة كتابه[2].

علما أن عناية علماء الإسلام اتجهت في وقت مبكر إلى تأسيس البيان المؤدي إلى فهم كتاب الله، من خلال وضع الضوابط وإرساء الشروط المتعلقة بالفهم وبيان كيفية استمداد المعنى من القرءان الكريم.

الفرع الثالث: معارضة القواعد اللغوية

إن التأويليات الجديدة الهادفة إلى قراءة النص القرءاني كانت تسعى جاهدة إلى إفراغ النص من مضمونه، وتحريفه عن غاياته وأهدافه التي أنزله الله تعالى لأجلها، "ومن قواعده الضابطة لفهمه التي بموجبها يقرأ النص، وإحلال محله سلطة القارئ التي تعترف له التأويليات الجديدة بالقدرة والكفاءة في التعامل مع النص، وحتى

(1) – القرآن الكريم والتأويل، أحمد عبادي، مجلة التأويل المغربية، العدد الأول، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، العدد الأول، ذو القعدة 1435ه، ص16.

(2) – انظر مقدمة مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381ه، 10/1.

وإن كان هذا القارئ لا يمتلك الآليات الأولية ، والقواعد الأساسية في قراءة النص "[1].

فالانضباط بقوانين اللسان العربي ومعهوده في التخاطب قيد أساسي وضابط منهجي لازم في التفسير، لأن فقه اللغة العربية هو الطريق إلى فهم الكتاب والسنة، وإن السند في اعتماد اللغة العربية في التفسير يعود إلى اشتراك القرءان الكريم واللغة العربية في الجانب المعجمي الدلالي التركيبي والأسلوبي. وهذا يعني "أن القرءان الكريم جار على سنن العرب في مخاطبتهم ومحاورتهم، ومعهود تعبيرهم في اللغة العربية. فالقرءان الكريم يحمل كل خصائص اللغة العربية من وصل وفصل وإيجاز وإطناب وتقديم وتأخير... وهذا أمر مشهود له، ومعترف به بين جميع علماء اللغة العربية "[2].

ومنه فإن "التقصير أو تجاهل اللغة العربية التي بها نزل القرءان الكريم اعتداء صريح على النص الذي نزل باللغة العربية. "[3].

وبالتالي نقول إن التمكن من اللغة العربية ومن علومها ضرورة للمفسر، مادام أن النص القرآني هو نص عربي كتب بالغة العربية، وبأسلوبها وقع فيه التخاطب، فهو حامل لأعلى مستويات الإعجاز اللغوي، وهو ما يلزم منه استحضار كل ما له صلة بمجال التركيب والمعجم والتصريف، والدلالة مع عدم إغفال البعد السياقي في النص القرآني.

ومن شأن استحضار الشروط والضوابط التي بها يقرأ النص الشرعي أن تضع حدا لهذا النوع من القراءات التي لا هم لها سوى التلاعب بالدلالات والمعاني الأصلية والتبعية للنصوص الشرعية.

---

(1) –أفق التأويل في الفكر الإسلامي المعاصر، للدكتور محمد حمزة، مؤسسة الانتشار،2011م، ص42

(2) –مجاز القرءان لأبي عبيدة معمر بن المثنى، 17/1.

(3) –التأويل الصحيح للنص الديني، للسيد احمد عبد الغفار، المعرفة الجامعية الإسكندرية، د.ط، 2003م، ص8.

الفرع الرابع: مصادرة القواعد الضابطة للفهم

إن ممارسة سلطة القارئ على النص طريق ومقدمة إلى مصادرة القواعد وتخطي الأصول الناظمة والمسددة لفهم النص بصفة عامة، إن هذه المصادرة هي اختراق ونكران للمناهج القديمة المعمول بها بين المفسرين القدماء التي تقيد القارئ بالقواعد، ولا تسمح له باختراق المعنى الواحد المحمول في النصوص المقدسة.

وبالتالي فإن تجريد النص من قواعده التي بموجبها يضبط ويفهم ويقرأ وإحلال محله سلطة القارئ التي تعترف له التأويليات الجديدة بالقدرة والكفاءة في التعامل مع النص، وحتى وإن كان هذا القارئ لا يمتلك الكفاءة اللازمة والعلوم الضرورية في قراءة النص، يعني هذا بصريح العبارة الدعوة إلى إفراغ النص من معانية الأصلية ومن محتوياته التي يقرها له اصطلاح التخاطب، وأعراف اللغة العربية، وتحويله إلى نص فارغ يحمل تصورات القارئ والمتلقي الخاصة، ما يعني أنه نص قابل لاحتمال وقبول أي معنى يريده له قارئه ومتلقيه"[1].

ولم يخرج التفسير الحديث عن مناهج السلف، في دعوته إلى التمسك بالقرآن الكريم وفهم نصوصه انطلاقا من أقوال الصحابة والتابعين، وتنقيتها من البدع والشركيات، حيث توجهت اهتمامات المفسرين المعاصرين إلى الجانب التهذيبي، فبذلوا جهودهم في الدعوة إلى الفضيلة وتوضيح أهميتها في إصلاح النفس البشرية وإسعادها، وإنهاض المجتمعات الإسلامية، ومعالجة الوقائع والمستجدات الطارئة والنظر فيها عن طريق الاجتهاد.

وإن القول بأن مناهج المفسرين القدماء تحد من إعمال النظر والعقل في ممارسة التفسير قول لا سند له، فإعمال النظر في القرءان الكريم عملية مشروعة إذا كانت هذه العملية منضبطة بالضوابط العلمية ومسترشدة بأصول تفسير النص القرآني كما هي متعارف عليها ومعهودة بين علماء التفسير"[2].

(1) –أفق التأويل في الفكر الإسلامي المعاصر، للدكتور محمد حمزة، مؤسسة الانتشار، 2011م، ص30.

(2) –اتساع دلالة الخطاب القرآني، نور الدين المنجد، دار الفكر، بيروت، 2010م. ص47.

خاتمة

يتبين مما سبق أن الاتجاه الحداثي في التفسير يسعى إلى نزع القدسية عن القرآن الكريم، ويحاول إعادة دراسة التراث التفسيري على أنه مادة قابلة للدراسة الموضوعية بعيدا عن المبادئ والمقدسات الإسلامية، وعلى الأصول الدينية التي تنظم الحياة الفكرية للمسلمين، ولعل ذلك راجع إلى رغبة الحداثيين الجامحة في تسويق مشروعهم الفكري حتى ولو كان هذا التسويق على ثوابت القرآن الكريم وأصول الإسلام، وكذا على حساب المعاني الصحيحة غير المحتملة للتأويل التي تحملها النصوص القرآنية.

وانتهى بنا البحث أن هذه النزعة الحداثية تفتقد إلى الأصالة، ودافعها الاستلاب الحضاري والذوبان في ثقافة الآخر.

وبالتالي لابد من التأكيد على أن التعامل مع النص ومحاولة فهمه، ليس هو مجرد عملية آلية يمكن تعاطيها بمجرد اكتساب الأدوات التقنية والفنية للغة النص وفهم سياقه، بل هو عملية منضبطة وهادفة وخادمة للنص قاطعة للطريق على المتسربلين بآليات النص وبنيته الظاهرية – سواء المتسوّلين به أو الكائدين له – من خدمة أغراضهم الذاتية الدنيئة، لذلك وضع علماء القرآن شروطا للتأويل الصحيح، وهي بمثابة المنهج العلمي الواجب اتباعه حفاظا على قدسية النص القرآني من التلاعب، و تجرؤ غير العالمين عليه.

وخرجت هذه الدراسة بعدة توصيات منها:

– المسارعة لدحض وبيان الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن بأسلوب موضوعي، وبيان أصولها وغاياتها ووسائلها.

–القيام بجرد شامل لما طبع من التفاسير الحداثية المنتشرة في خزائن المكتبات العالمية.

– التحذير من خطورة انتشار تفاسير الاتجاه الحداثي، وتخليص الساحة الأدبية منها، وتوجيه الاهتمام باتجاهات التجديد المقبولة.

– الدعوة إلى الرد على شبهات التفاسير الحداثية ذات الزيغ العقدي والسلوكي، وبيان خطرها على الأمة الإسلامية عامة.

– ضرورة إقامة دورات تكوينية خاصة بالطلبة الباحثين لإكسابهم الخبرات والمهارات المناسبة في التعامل مع التأويلات المنحرفة للنصوص الدينية، مما يساعدهم كذلك على الزيادة في كفاءتهم من أجل تحري الدقة والموضوعية في نقل المادة التفسيرية.

لائحة المصادر والمراجع

– أسباب الخطأ في التفسير، دراسة تأصيلية، طاهر محمود محمد يعقوب، الرياض، ط1، 1425 ه.

– الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1429ه/2008م.

– الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرءان الكريم دوافعها ودفعها، لمحمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، عابدين، ط3، 1406هـ-1986م.

– أفق التأويل في الفكر الإسلامي المعاصر، للدكتور محمد حمزة، مؤسسة الانتشار، 2011م..

– اتساع دلالة الخطاب القرآني، نور الدين المنجد، دار الفكر، بيروت، 2010م.

– أسباب الخطأ في التفسير، دراسة تأصيلية، طاهر محمود محمد يعقوب، الرياض، ط1، 1425 ه، 988/2.

– بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط8، 2007م.

– البرهان في علوم القرآن بدر الدين الزركشي بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د.ت.

– التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 م.

– التفسير اللغوي للقرآن الكريم. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1432هـ.

– تفسير القرآن من التوجيه المذهبي إلى المدخل المصطلحي، فريدة زمرد، مجلة مناهج الاستمداد من الوحي، الرابطة المحمدية للعلماء، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، العدد الثاني، ط1، 2008م.

– تفسير القرآن الكريم، الأجزاء العشرة الأولى، المقدمة، محمد شلتوت، دار الشروق، القاهرة، 2009م.

– التأويل الصحيح للنص الديني، للسيد احمد عبد الغفار، المعرفة الجامعية الإسكندرية، د.ط، 2003م.

– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد الشاكر، وأحمد محمد شاكر، دار بن تيمية، القاهرة، د.ت، المقدمة.
– الحداثة والنص والإصلاح الديني، بدر الراشد، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ط2، 2012م. الخطاب القرآني بين النظر المقاصدي والقراءة الحداثية، الشيخ التجاني أحمدي، مجلة الترتيل، العدد الثالث، شتنبر 2016م، ص81.76.
– الخطاب والتأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000م.
– الخطاب القرآني بين النظر المقاصدي والقراءة الحداثية، الشيخ التجاني أحمدي، مجلة الترتيل، العدد الثالث، شتنبر 2016م، ص81.76.
– الدين والتدين: التشريع والنص والإجتماع، عبد الجواد ياسين، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2012م.
– علم التفسير، محمد حسين الذهبي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
– علوم القرآن عند الشيخ ماء العينين، محمد ماء العينين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.
– قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي، ق6 ه، مسعود الركيتي، دار أبي رقراق، الرباط، ط1، 1433 ه/2012م.
– القرآن الكريم والتأويل، أحمد عبادي، مجلة التأويل المغربية، العدد الأول، 2014م.
– الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، محمد شحرور، الأهالي، سورية، د.ط، د.ت.
– مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980م.
– نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، محمد شحرور، الأهالي، سورية، ط1، 2000م.
– مقدمة مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381ه.
– المقدمة العلمية المتعلقة بالتفسير ومدارسه ومذاهبه لمجدي باسلوم والتي جاءت في مقدمة تحقيقه لتفسير الماترديي الصادر عن دار الكتب العلمية، 2005م.
– نقد العقل الاسلامي، أركون، ومحمد الفجاري، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
– نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2007م.
– النص الديني والاتجاهات الحديثة، مجلة مرفأ الكلمة، ع 5 – 2005، منتدى مرفأ الكلمة للحوار والتأصيل الإسلامي، مدينة قم، طهران.
– النص السلطة الحقيقة، ناصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت ط2، 1996.